

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الحد من مشكلة البطالة

أ. بن دادة عمر

جامعة محمد البشير الإبراهيمي بـ برج بوعريـ بـ الجزائر -

الملخص:

سيتم خلال هذه الدراسة إبراز مساهمة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة ، خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2016، حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم الحلول لدفع عجلة التنمية والحد من مشكلة البطالة التي تعاني منها اغلب دول العالم، سواء المتقدمة أو النامية، والجزائر وعلى أساس أنها أحد الدول المتوجهة حديثا لإقتصاد السوق، الشيء الذي أدى إلى خصخصة المؤسسات العمومية مما أصفر عنه إرتفاع نسبة البطالة في تلك الفترة. هذا ما أدى إلى تبني مجموعة من الإستراتيجيات للحد من تفاقم ظاهرة البطالة ، ومن بين هذه الإستراتيجيات نذكر تطوير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ، هذا الإجراء بالإضافة إلى إجراءات أخرى عمل على تخفيض نسبة البطالة إلى حوالي 11.6 % سنة 2016.

الكلمات المفتاحية: التشغيل، البطالة، المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

Abstract :

L'objet de cette étude est de clarifier la contribution des petites et moyennes entreprises dans la lutte contre le phénomène du chômage, ou' la petite et moyenne entreprise est considérée comme l'une des plus importantes solutions pour minimiser ce dangereux phénomène, qui menace la stabilité du pays développée et en voix de développements. Et l'Algérie est parmi les pays qui ont adaptes le système d'économie de marché actuellement, ce qui rend le taux de chômage en augmentation jusqu'a 30 %. Et pour cela l'autorité publique à effectué des procédures et stratégies pour mettre une limite du ploiement de ce phénomène. Et parmi les la promotion de petite et moyenne entreprise, ce dernier a permit de minimiser le taux de chômage en 2016, jusqu'a 10.5 %.

Mot clés : chômage, emploi, petite et moyenne entreprise

مقدمة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما لها من قدرة على التكيف مع متغيرات المحيط أحد أهم الحلول التي تحمل بين طياتها ميكانيزمات ينتظر منها تحسين وتطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فهي إلى جانب كونها النواة الأولى لأغلب إقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء من خلال وجودها بنسب مرتفعة في الأنسجة الإقتصادية لأغلب هته الدول، حيث وصلت نسبتها في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 86 % بأكثر من 28 مليون م ص و م ، توظف حوالي 52 % من مجموع السكان العاملين، وتشكل ما نسبته 99 % في دول منظمة التعاون والتنمية ، كما تشغل حوالي 80 % من مجموع العاملين بهذه الدول، فهي أيضا تساهم في الحد من مشكلة البطالة من خلال كونها مصدر هام للتوظيف ، حيث تعمل على تهيئة مجال واسع للتشغيل في مختلف التخصصات ، المجالات والمستويات ، فهي بذلك تتيح فرص كبيرة لجميع أفراد المجتمع مهما كان جنسهم، مستواهم التعليمي، مجال تخصصهم، وحتى مكان تواجدهم، فهذا النوع من المؤسسات ولسهولة إنشائه وتخصيصه بإمكانه التأصل في أي منطقة وممارسة أي نشاط مهما كانت طبيعته، خصوصا إذا وجد ظروف العمل المناسبة، عكس المؤسسات الكبيرة والعملاقة التي تحتاج دائما لدراسات معقدة لتحديد مكان إقامتها، والجزائر كغيرها من الدول سارعت لتبني هذا النوع الجديد من المؤسسات (الصغيرة والمتوسطة) لتكمل نشاط المؤسسات الكبيرة والإستفادة من مرونتها الكبيرة في مواجهة التقلبات والأزمات، فقد شهدت بداية عشرية التسعينات من القرن الماضي تحولات جذرية وتم التحول من الإقتصاد الموجه الذي يقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج وتبني الدولة كل أعمال التنمية الإقتصادية والاجتماعية إلى إقتصاد السوق الذي يقوم على تحرير العمل الإقتصادي والمالي لصالح الخواص، وهذا ما عجل بظهور وانتشار نوع جديد من المؤسسات تأخذ على عاتقها مهمة التنمية في شتى المجالات، تتميز هذه المؤسسات بصغرها وسهولة إنشائها، وقد ساعدت التشريعات الصادرة في هذا الوقت والمجال إلى تعزيز ودعم هذا التوجه الإقتصادي الجديد المبني على التحرر والانفتاح، يتخذ من المؤسسة الصغيرة والمتوسطة آلية للتنمية، ومنهجاً لتحقيق بعض السياسات الإقتصادية والاجتماعية التي عجزت عنها المؤسسات الكبيرة في ظل الإقتصاد المخطط

ولو أن تجربة الجزائر في هذا النوع من الإستثمارات جاءت متأخرة وكانت نتيجة لتدهور الظروف المعيشية وتباطؤ معدلات النمو، إلا أنها تضع رهانات كبيرة لإصلاح الإقتصاد الجزائري و دفع عجلة التنمية الإقتصادية والاجتماعية، من خلال توفير مناصب شغل لعدد كبير من البطالين على إختلاف أعمارهم، جنسهم ومستواهم، ورفع مستوى المعيشة للمواطن من خلال توفير إحتياجاته اليومية بأسعار مدروسة مما يؤدي إلى تحسين قدرته الشرائية. وعليه يمكن صياغة إشكاليتنا كالتالي:

الإشكالية:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الحد من ظاهرة البطالة ؟

يندرج تحت الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية نوجزها في:

- ما هو واقع البطالة في الجزائر؟

– ما هي مساهمات الدولة للحد أو التخفيف من ظاهرة البطالة؟

– ما هو واقع ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في دفع عجلة التنمية؟

– ما هو دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في خلق مناصب شغل؟

سيتم خلال هذا البحث إختبار الفرضية:

– للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية قدرة على خلق مناصب شغل خلال فترة الدراسة.

أهمية البحث: في ظل إنخفاض أسعار البترول وما تلاه من إجراءات تقشفية منها تجميد أغلب عمليات التوظيف في قطاع التوظيف العمومي، فإن هذا البحث سوف يسليط الضوء على إختيار إستراتيجي وبديل فعال، للنهوض بمختلف عمليات التنمية سواء كانت إقتصادية من خلال تحقيق إقلاع إقتصادي أو إجتماعية، من خلال توفير مناصب شغل لفئة كبيرة من الأفراد القادرين على العمل، وبذلك فإن تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر بمثابة الحل البديل والخيار الإستراتيجي لتحقيق التنمية في شتى المجالات، لما لها من قدرة على التكيف مع متغيرات المحيط .

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على بديل فعال للنهوض بعملية التنمية وخلق مناصب شغل خصوصا في ظل إنخفاض أسعار البترول وما تلاها من مضاعفات على الإقتصاد وعملية التنمية، وبالتالي تقليص الميزانية الموجهة للتشغيل، ولذلك فالقطاع الإقتصادي في هذه الحالة هو الملاذ الوحيد لأغلب فئات المجتمع، و يتميز هذا القطاع بوجود ما لا يقل عن 1.014.075 م ص و م ، فرغم تبني الدولة لهذا النوع من الإصلاحات صراحة وتوفيرها لأرضية ملائمة قانونية ومؤسسية، إلا انه مازال لم يرتقي إلى مصاف الدول النامية الرائدة في هذا المجال، ولازال لم يحقق الطموحات المنتظرة، منه، ولذلك فهذه الدراسة هي لإقتراح بعض الحلول للنهوض بهذا القطاع الأكثر إستجابة لمتغيرات سوق العمل.

الدراسات السابقة:

– عبد الحميد قومي، حمزة عايب، سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر، مداخله ضمن الملتقى الدولي إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، 15 و 16 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة، حيث قام الباحثان بدراسة لأهم سياسات التشغيل الموضوعة من قبل الحكومة خلال الفترة من 1999 إلى 2010، وتم التوصل إلى أن هشاشة الإقتصاد الجزائري أحد أهم أسباب تفاقم معدلات البطالة، وتم إقتراح ضرورة الإهتمام بالصناعات الإنتاجية ورفع تنافسيتها من أجل زيادة حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات.

– غالم عبد الله، حمزة فيشوش، إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر (- المساهمات وأوجه القصور -)، مداخله إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، 15 و 16 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة، وتم خلال هذه الدراسة التعرض لأهم الإجراءات والتدابير التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية في مجال التشغيل، كما تم خلال هذه الدراسة التطرق إلى معوقات سياسات التشغيل والتي من بينها، توجه أغلب البطالين إلى سوق العمل غير المنظم، عدم تكييف أنظمة وبرامج التعليم والتكوين العالي والمتوسط بما يتناسب والاحتياجات التي تتطلبها سوق العمل ، وفي الأخير أكد الباحثان في توصياتهما على ضرورة الإهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء بنك معلومات يتوفر على كافة الوسائل البشرية والتكنولوجية التي تسمح بتقديم التوجيه والاستشارة الفعالة لهذه المؤسسات ، كذلك إشارك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في

مجال المقابلة، خاصة بالنسبة للشباب المتخرج من الجامعات والمعاهد التكنولوجية العليا، وجعلها مرتبطة بالمؤسسات الصناعية الكبرى، وذلك بإيجاد صيغ للدراسات والتمويل والمتابعة وتصريف المنتوجات.

- بوزار صفية، فعالية وإنعكاسات سياسة التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، 08 و 09 ديسمبر 2014، جامعة الجزائر3. وتطرق الباحثة إلى سياسات التشغيل المعتمدة خلال فترة الدراسة، بالدراسة والتقييم، وتم التوصل إلى أن يحمل سياسات التشغيل في الجزائر هي ظرفية وغير فعالة بنسبة كبيرة وذلك لغياب سياسة واضحة وهادفة رغم بعض النتائج المحققة، ويعود سبب ذلك إلى هشاشة الإقتصاد الوطني الذي يعتمد على القطاع العام بنسبة كبيرة ولذلك فهي تقترح وكحل للخروج من هذه الأزمة، التخلي عن الحلول الظرفية والترقيعية، الإهتمام بالقطاعات الأخرى على غرار الفلاحة والزراعة، اعتماد سياسات تشغيل مدروسة على المدى البعيد.

- أوصيف لخضر، علماوي أحمد، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاداة للحد من البطالة، وأكد الباحث أن البديل الفعال يكمن في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للنهوض بمختلف عمليات التنمية وتوفير مناصب شغل وتم تقديم مجموعة من الإقتراحات للنهوض بهذا القطاع.

- سليمان بوفاسة، موسى سعداوي، أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة، مقال في مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 31-15، الصادرة عن كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3. وقد قام الباحثان بتبيان مدى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية من خلال الحد من مشكلة البطالة من خلال إستعمال المنهج الوصفي التحليلي بالإستعانة بطريقة المسح الإجتماعي بالعينة، حيث جرت الدراسة بولاية المدية خلال فترة الدراسة من 2006 إلى 2010، على عينة مكونة من 100 فرد يديرون مؤسسات صغيرة ومتوسطة تحصلوا على دعم من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وتم إختبار الفرضية، للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدور الكبير في التخفيف من ظاهرة البطالة. وفي الأخير دعى الباحث السلطات المحلية والمركزية الإهتمام بها أكثر وجعلها أولوية الأولويات في تنمية البلد.

- خطة الدراسة :

المحور الأول: مفهوم الشغل، البطالة وأنواعها.

المحور الثاني: واقع البطالة وسياسات الحكومة للحد أو التخفيف منها.

المحور الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

المحور الرابع: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب شغل.

المحور الأول- مفهوم الشغل، البطالة وأنواعها:

يعتبر الشغل أو العمل المعنى المرادف للبطالة و لتحديد مفهومهما بشكل واضح يجب التطرق أولا إلى المفاهيم ذات الصلة بموضوع البطالة والتشغيل للتمكن من فهم مضمون كل مصطلح ثم سنتطرق إلى أهم أنواع البطالة:

1- مصطلحات ذات صلة بالشغل والبطالة:

هناك تشابه كبير بين مصطلحات التشغيل والبطالة مما يؤدي إلى الخلط بينها سيما، الشغل، سوق العمل، الفئة العاملة، المشتغلون فعلا، وغيرها من المصطلحات، لذلك إرتأينا إلى تحديد أهم المصطلحات المستعملة في هذا المجال:

1-1- الشغل (العمل):

يعرف العمل بأنه المجهود الفكري أو الجسدي الذي يؤدي إلى خلق المنفعة أو زيادتها.¹

1-2- سوق العمل :

يعرف سوق العمل بأنه الآلية التي تتحدد من خلالها مستويات التوظيف والأجور، ومعنى الآلية هنا هو تفاعل قوى العرض والطلب على خدمات العمل²

1-3- الفئة العاملة:

ويطلق عليها أيضا **الفئة النشطة**، وهي تعبر عن مجموع الأفراد القادرين على العمل، وهم العاملين والباحثين عنه، وبالتالي هذه الفئة تضم نوعان ، الفئة الأولى هم العاملين فعلا، والفئة الثانية وتضم الباحثين عن العمل وهم بطبيعة الحال بطالين، تتراوح أعمار هذه الفئة بين 16 و 60 سنة.

وقد عرفت هذه الفئة بـ "هي مجموعة السكان القادرين على العمل فعلا، و المؤهلين له من الناحية العضلية أو العلمية أو التدريبية سواء كانوا عاملين أو لا يعملون أو يبحثون عن عمل في الوقت الذي يجري فيه إحصاء العمل"³

1-4- المشتغلون فعلا:

وهو الأشخاص العاملين أو الذين لديهم مناصب عمل فعلية، وتتمثل هذه الفئة في الأشخاص الذين يمارسون عملا سواء كانوا يعملون بأجر معين أو يعملون لحسابهم أو أصحاب أعمال يديرونها أو يعملون لدى الأسرة بدون أجر أو يعملون لدى الغير بدون أجر.

1-5- غير المشتغلون:

طبيعة هذه الفئة تتمثل في كونها بطالة، هي قادرة على العمل تبحث عنه ولكن لا تجده.

1-6- البطالة:

عرفت منظمة العمل الدولية (ILO) الشخص العاطل عن العمل بأنه " كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى" إذن فالبطالة هي الحالة التي تعبر عن عدم وجود العمل للفئة القادرة عليه والباحثة عنه،

وهي تعني أيضا بمفهوم إقتصادي: " عدم مقدرة الاقتصاد الوطني بما فيه من شركات ومؤسسات عامة وخاصة على توفير فرص العمل الكافية لاستيعاب من هم في سن العمل و قادرون عليه و يبحثون عنه و لا يحصلون عليه⁴ " فالبطالة إذن هي الحالة العكسية للعمل أو النشاط، وهناك من يعتمد على تعريف التشغيل لتحديد المعنى الأدق للبطالة. وعموما يصنف الباحثون والخبراء الإقتصاديين البطالة إلى تصنيفات عديدة و مختلفة حسب طبيعتها، ديمومتها، وسنحاول في بحثنا هذا تقديم بعض أنواعها:

2- أنواع البطالة:

تصنف البطالة وفق مجموعات أو أنواع مختلفة منها حسب المدى، حسب الطبيعة، حسب نوعها وغيرها، وفيما يلي بعض أنواع البطالة

2-1- أنواع البطالة حسب طبيعتها: تتنوع البطالة وفقا لهذا التصنيف إلى:

- بطالة صريحة: وهي حالة التعطل التام عن العمل لمجموعة من الفئة الناشطة.

- بطالة مقنعة: يقصد بها الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال في موقع إنتاج أو خدمة بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل⁵

2-2- أنواع البطالة حسب مداها: قسم الباحثون أنواع البطالة حسب وقت إستمرارها إلى:

- البطالة الاحتكاكية: هي البطالة التي تحدث وتستمر في المدى القصير، وهي تحدث عند بحث العاملين عن وظائف جديدة (البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق و المهن المختلفة).

- البطالة الهيكلية: هي بطالة تحدث في المدى الطويل بسبب التغيرات الاقتصادية، والتي تجعل الطلب على أنواع محددة من العمل أقل نسبيا من عرض العمل في أسواق معينة أو مناطق محددة.

- البطالة الدورية: هي البطالة التي تسببها التقلبات الاقتصادية مثل الانكماش في الطلب الإجمالي أو الإنفاق الكلي في الاقتصاد الوطني.

2-3- البطالة الاختيارية والإجبارية:

- البطالة الاختيارية: وهي تتمثل في حالة العزوف عن العمل، بحيث تكون بإرادة الفرد القادر عن العمل

- البطالة الإجبارية: وهي المفروضة والتي تكون خارج نطاق طالب العمل، وهي تقع نتيجة تغيرات إقتصادية أو سياسات معينة.

المحور الثاني: واقع البطالة وسياسات الحكومة للحد أو التخفيف منها.

تعتبر البطالة أحد أهم المشاكل التي تعاني منها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فوجودها بمعدلات مرتفعة من سنة لأخرى من شأنه أن يهدد أمن و إستقرار الدول لما لها من آثار جانبية وخيمة ، ولهذا نجد أغلب دول العالم تضع برامج خاصة للتصدي لهذه الآفة .

1- واقع البطالة في الجزائر:

بذلت الجزائر جهود كبيرة للحد أو على الأقل التخفيف من هذه الظاهرة التي تسارعت وتيرتها بعد أزمة إنخفاض أسعار البترول لسنة 1986، وما تلاها من إصلاحات إقتصادية وإعادة هيكلة، أدت إلى تسريح عدد كبير من العمال ، و الجدول الموالي يوضح تطور معدلات البطالة من سنة 2000 إلى غاية 2016.

جدول رقم: 01 معدلات البطالة في الجزائر

السنوات	1999	2000	2001	2004	2005	2006	2007	2008
معدل البطالة %	29.2	28	26	15	15.3	12.3	12.2	11.3

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل البطالة %	10.8	10.00	11.00	9.8	10.6	11.2	11.6

المصدر: نشرية معطيات الشغل والبطالة ، الديوان الوطني للإحصاء.

من الجدول أعلاه يمكن ملاحظة نسبة البطالة المرتفعة التي ميزت الجزائر حيث وصلت سنة 1999 و 2000 إلى غاية 29.2 و 28 % على التوالي، ويعود ذلك إلى الأحداث المرافقة لتلك الحقبة والمتمثلة في إنخفاض أسعار البترول سنة 1986، وكذا إقرار برامج إصلاح بما فيها خوصصة المؤسسات العمومية الشيء الذي نتج عنه تسريح جماعي للعمال، وأخذت هذه المعدلات في الإنخفاض سنة تلو الأخرى إلى غاية سنة 2013 أين وصلت إلى أدنى حد لها بـ 9.08 %، ويعود ذلك إلى التدابير والسياسات التي إنتهجتها الحكومة للنهوض بالتشغيل، وكان من بينها صدور القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أين أقرت الحكومة إجراءات مهمة للنهوض بهذا القطاع الذي سيستوعب نسبة معتبرة من اليد العاملة، وكذلك إقرار الحكومة لمجموعة من البرامج التكميلية خارج الميزانية العامة⁶، من أهمها برنامج التنمية الفلاحية سنة 2003 الذي وفر 455.000 منصب شغل، برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له 07 مليار دولار وفر 200.000 منصب شغل، كما خصصت الحكومة مبلغ 250 مليون دولار سنة 2004 للقضاء على البطالة، إضافة إلى رفع قيمة الاستثمارات إلى 10 مليون دج، وتوسيع دعم قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كما يرجع سبب إنخفاض معدلات البطالة أيضا إلى تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وأيضا نتائج أجهزة التشغيل المؤقت وأجهزة خلق النشاطات التي تدخل في إطار ترقية تشغيل الشباب، والتي سمحت بتمويل 2.695.528 منصب عمل في فترة

ما بين 2000-2007 بتكلفة مالية تقدر بـ 150 مليار دينار جزائري⁷، كما يعتبر المخطط الخماسي (2010-2014) أحد أهم البرامج الداعمة لسياسة التشغيل وترقية الحياة اليومية للمواطن، فرغم الزيادات المعتبرة في نسبة السكان إلا أن معدلات البطالة بقيت ثابتة ولم تتجاوز عتبة 11 %، والمسجلة سنة 2012، وقد تم إقرار خلال هذا الخماسي تخصيص 40% من موارد المخطط لتحسين التنمية البشرية في مجال التشغيل، حيث أن البرنامج الخماسي يرسم كهدف استحداث 3 ملايين منصب شغل في غضون سنة 2014، منها 1.500.000 منصب في إطار البرامج العمومية لدعم التشغيل وكنتيجة لإنخفاض أسعار البترول مرة أخرى سنة 2015، وإستهلاك نسبة كبيرة من إحتياطي الصرف، جعل الحكومة تعلن سياسة التقشف لمواجهة الأزمة، وكان أول قراراتها تجميد عملية التوظيف في أغلب القطاعات، وكذا تعديل قانون التقاعد الذي ألغى التقاعد النسبي وتوحيد سن التقاعد بـ 60 سنة لكافة المستويات، وهذا ما جسده إرتفاع نسب البطالة سنة 2015 و 2016، والتي من المنتظر أن تصل إلى حوالي 12 % سنة 2017، في ظل فشل القطاعات الإقتصادية عن توظيف عدد كبير من العاطلين عن العمل .

2- السياسات والإجراءات المتخذة للحد من ظاهرة البطالة:

كغيرها من دول العالم الثالث، عانت الجزائر خلال مرحلة التسعينات من إنتشار حاد وخطير لظاهرة البطالة، الأمر الذي جعلها تقرر مجموعة من الإصلاحات والبرامج للحد من هذه الظاهرة ، وتمحورت هذه البرامج حول محورين أساسيين هما:

2-1 المحور الأول: استحداث النشاطات وتنمية روح المقاولاتية: وفي خضم ذلك واستجابة لمتطلبات التحول من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق الذي يقوم على تحرير العمل الإقتصادي والمالي، تم إستحداث مجموعة من الأجهزة التي تعمل على ترقية روح المقاول، وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليكون بديل فعال للنهوض بمختلف عمليات التنمية، وقد تمثلت هذه الأجهزة في:

● **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:** أنشأ هذا الصندوق سنة 1994 بموجب المرسوم التنفيذي⁸ رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994، وهو صندوق مخصص لمساعدة فئة البطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و 50 سنة، وذلك من خلال إقامة دورات تكوينية في بعض الأنشطة لفائدة هذه الفئة لإدماجهم في عالم الشغل، وتطورت الخدمات التي يقدمها هذا الصندوق مع الزمن إلى غاية تقديم مساعدة مالية ومراقبة للبطالين حاملو المشاريع والذين لا يجدون التمويل الكافي لتجسيد مشاريعهم على أرض الواقع.

● **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):**

- أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سنة 1996 بموجب المرسوم التنفيذي⁹ رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، وتقوم هذه الوكالة بتقديم المساعدة والمرافقة للأصحاب الفئة العمرية بين 18 و 50 سنة، وتضع أمامهم صيغ مختلفة من التمويل لتجسيد مشاريعهم على أرض الواقع.

● الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

- بغرض محاربة البطالة وإنشاء مناصب شغل في المناطق الريفية والحضرية، وتدعيم قطاع المؤسسات الصغيرة، وبناءا على التوصيات المقدمة خلال الملتقى الدولي المنعقد في ديسمبر 2002 حول موضوع " تجربة القرض المصغر في الجزائر* ومحاولة للإستفادة من تجربة أحمد يونس في بنغلادش، تم استحداث الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي¹⁰ رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، وكان الهدف من إنشاء هذا الجهاز هو تقديم مساعدات مالية ومرافقة جيدة لفائدة البطالين خصوصا منهم حاملي الشهادات والنساء الماكثين في البيت لإحداث أنشطة تتوافق مع مكاسبهم المعرفية، وبالتالي المساهمة في محاربة البطالة والهشاشة في وسط المجتمع الجزائري.

● **الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار:** أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار بموجب المرسوم التنفيذي رقم 356/06 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006، وتهدف هذه الوكالة إلى تدعيم الإستثمار عن طريق الشباك الوحيد من خلال تسهيل وتسريع عملية الإستثمار وتقديم المساعدة للمستثمرين.

2-2 المحور الثاني: دعم ترقية الشغل المأجور:

لحد من ظاهرة البطالة التي تواجه الشباب الذي لا يملك القدرة أو الفكرة لإنشاء مؤسسته الخاصة، وأمام تراكم العمل الإداري في مختلف الهيئات العمومية، تم إحداث مجموعة من الأجهزة التي تعمل على توظيف عدد مهم من البطالين على إختلاف مستوياتهم، جنسهم ونشاطهم، وأهم هذه الأجهزة نذكر:

● **الوظائف المأجورة بمبادرة محلية:** تم إنشاء هذا الجهاز سنة 1990، وهو يهدف لتوفير مناصب شغل لمدة سنة واحدة. وهو يقتصر على الوظائف غير المنتجة وقليلة التأهيل.

● **الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الإستعمال المكثف لليد العاملة:** أو ما يطلق عليه بالشبكة الإجتماعية، وقد تم إستحداث هذا الجهاز سنة 1997، وهو يهدف لتوفير منصب عمل لمدة سنة، وقد تمكن هذا الجهاز من تحقيق 175.131 منصب شغل.

● **عقود ما قبل التشغيل:** أنشأ هذا الجهاز سنة 1998 وهو يهدف إلى توفير مناصب شغل لمدة عامين لحاملي الشهادات، وبعد ذلك يتم إدماج هؤلاء في مناصب دائمة إن وجدت.

● **جهاز المساعدة على الإدماج المهني:** أنشئ هذا الجهاز في 19 أبريل 2008، تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، ويقترح الجهاز ثلاثة صيغ لإدماج الشباب البطال في مناصب عمل مؤقتة كالتالي:

- **عقود إدماج حاملي الشهادات:** هذه العقود موجهة للشباب طالبي العمل حاملي الشهادات العليا والتقنيين السامين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني، ويستفيد الشباب حاملي الشهادات من متابعة تهدف إلى تحفيز إدماجهم الدائم ضمن المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة، وهيئات الإدارة العمومية على أساس عقد الإدماج، بينما تتكفل الدولة بحصة أرباب العمل في الاشتراك في الضمان الاجتماعي. ومن جهة أخرى، يضمن المستخدم تأطير الشباب حاملي الشهادات الجامعية والتقنيين السامين في الوسط المهني والسهر على تقييمهم. أما بالنسبة لفترة الإدماج، فهي سنة واحدة

قابلة للتجديد بطلب من المستخدم بالاحتفاظ بمنحة الإدماج بالنسبة للهيئات والإدارات العمومية، وسنة غير قابلة للتجديد بالنسبة للقطاع الاقتصادي.

- **عقود الإدماج المهني:** موجهة للشباب طالبي العمل لأول مرة، خريجي الطور الثانوي لمنظومة التربية الوطنية ومراكز التكوين المهني، أو الذين تابعوا تكويناً مهنيًا، وبالنسبة لفترة الإدماج، فهي سنة واحدة قابلة للتجديد بطلب من المستخدم بالاحتفاظ بمنحة الإدماج بالنسبة للهيئات والإدارات العمومية، وسنة غير قابلة للتجديد بالنسبة للقطاع الاقتصادي العمومي والخاص.

- **عقود التكوين/الإدماج:** هذه العقود موجهة للشباب طالبي العمل لأول مرة بدون تأهيل وبدون تكوين، يتم إدماجهم في ورشات العمل التابعة للجماعات المحلية أو في مختلف قطاعات النشاط أو في تكوين لدى الحرفيين المؤطرين. أما بالنسبة لفترة الإدماج فهي سنة قابلة للتجديد.

رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة للحد من مشكلة البطالة من خلال البحث عن هياكل أكثر ملائمة، فإنها دائما ما تصطدم بإشكالية إستدامة هذه المناصب، حيث تقف المدة المحددة وضعف التعويض الممنوح هاجسا أمام إستمرارية الوظائف المنشأة حول محور دعم ترقية الشغل المأجور، وتقف المشاكل التمويلية وسوء التكفل والتخطيط والمنافسة الشرسة خصوصا في ظل إنفتاح السوق التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عائقا أمام الوظائف المستحدثة حول محور إستحداث النشاطات وتنمية روح المقاولاتية.

المحور الثالث - واقع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم الحلول التي ينتظر منها تحسين وتطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتوقف قدرة هذه الأخيرة في تحقيق الأهداف المرجوة منها على مدى توفير الإهتمام والعمل على تطوير هذا النوع من المؤسسات، وقد عملت الجزائر جاهدة لتوفير جو مناسب لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد تمكنت من تحقيق ما لا يقل عن 1.014.075 م ص و م.

قبل التطرق إلى واقع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية يجب تحديد أولا مفهوم هذه المؤسسات ودورها في عملية التنمية

1- مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة:

إن تنوع معايير تحديد حجم المؤسسات الاقتصادية، وتوزعها بين الكمية والنوعية، وإختلاف درجة النمو الاقتصادي من بلد لآخر، وكذا تنوع النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى مؤثرات أخرى داخلية وخارجية، هي من الأمور التي تعيق عملية توحيد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإحصائها بغرض إقرار سياسات معينة لتطويرها، ورغم الصعوبات التي تعترض هذه العملية فإنه تم تعريف المؤسسات من قبل عدد من الدول والجمعيات وقد عرف القانون الجزائري المؤسسة الصغيرة والمتوسطة لأول مرة بموجب القانون¹¹ التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 بتاريخ 12 ديسمبر 2001، و تبعا لذلك عرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في مادته الرابعة ب: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

(مهما كان وضعها القانوني) هي مؤسسات إنتاج السلع والخدمات تشغل من 01 إلى 250 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها مليار دينار أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري وهي تحترم معايير الاستقلالية¹². وقد قسم هذا القانون هذه المؤسسات إلى، مصغرة، صغيرة، متوسطة.

ونظرا للظروف الاقتصادية التي سادت الجزائر في سنوات 2015 و 2016، وإنهيار أسعار البترول، الأمر الذي أدى إلى انخفاض حاد في العملة الصعبة، وإنخفاض سعر صرف الدينار، وبفعل التضخم الذي حددته الحكومة على لسان رئيسها بـ 4 %، فإنه تم إصدار قانون جديد¹³ لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يلغي القانون السابق ويعرفها في مادته الخامسة بأنها، هي مؤسسات إنتاج السلع والخدمات تشغل من 01 إلى 250 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها 4 مليار دينار أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 1 مليار دينار جزائري وهي تحترم معايير الاستقلالية. وفيما يلي جدول تصنيف هذه المؤسسات:

جدول رقم: 02- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الجزائري

المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	الميزانية السنوية
مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 40 مليون دينار	أقل من 20 مليون دينار
صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 400 مليون دينار	أقل من 200 مليون دينار
متوسطة	من 50 إلى 250	من 400 مليون إلى 4 مليار	من 200 إلى 01 مليار دينار

المصدر: الجريدة الرسمية رقم 02 الصادرة بتاريخ 15 جانفي 2017 14

2- دور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة التنمية:

للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الأدوار من أهمها تنويع الإقتصاد الوطني، رفع الصادرات الوطنية مما يساهم في تدعيم التوازن المالي للميزان التجاري، كما تساهم في القيمة المضافة و رفع الناتج الداخلي الخام.

2-1- تنويع النسيج الاقتصادي: لطابعها الخصوصي المتمثل في قدرتها على التكيف مع متغيرات المحيط فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سهلة الإنشاء الشيء الذي يسهل عملية دمجها في أي قطاع إقتصادي، ضف إلى ذلك أن أغلبها هي عبارة عن مناولات لتكملة نشاط المؤسسات الكبيرة وفيما يلي جدول توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ذات الطبيعة شخصية معنوية على القطاعات الاقتصادية.

جدول رقم 03: توزيع م ص م - ش م - حسب النشاط الإقتصادي. من 2010 إلى غاية 2016.

	صناعة	خدمات	فلاحة وصيد بحري	أشغال عمومية	مناجم و محاجر	المجموع	النسبة
2012	67.688	204.200	4.461	142.262	2.063	420.674	-
2013	73.193	228.747	4.803	150.960	2.268	459.971	9.34
2014	78.259	251.779	5.220	159.825	2.448	497.531	8.16
2015	83.862	277.524	5.805	168.595	2.647	538.433	8.22
2016	99.408	298.793	7.272	169.146	3.205	577.824	7.31

المصدر: نشرية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة رقم 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27

مع نهاية سنة 2016، ومن الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الطبيعة - شخصية معنوية- تنشط في قطاع الخدمات بمجموع 277.993 مؤسسة، وهذا ما يبرز الإهتمام الكبير في قطاع الخدمات لتنمية الحياة اليومية للمواطن، تليها الأشغال العمومية بـ 169.146 مؤسسة، وهذا ما يدل على أن الجزائر مازالت في مرحلة التشييد، أما الصناعة فلم تمثل سوى 99.408 مؤسسة ص و م، ورغم الإمكانيات الكبيرة التي توفرها الدولة فإن هذا القطاع لا يزال بعيدا عن المستوى المطلوب، ورغم أن الجزائر دولة فلاحية بالدرجة الأولى فإن مؤسسات هذا القطاع قليلة جدا إذا ما قورنت بمناخ الاستثمار في هذا القطاع، ورغم المقومات الكبيرة لهذا القطاع منها المساحة الشاسعة، وتوفر مجموعة من الأقاليم، فإن الجزائر لا تزال تعاني، وقدر عدد المؤسسات ص و م في هذا القطاع سنة 2016 بـ 7.272 مؤسسة، ويبقى قطاع السياحة الغائب الأكبر عن عمليات الاستثمار، رغم ما يمكن أن يوفره من إمكانيات ومساهمة في دفع عجلة التنمية

2-2- تطوير قطاع التجارة الخارجية: تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على رفع الإنتاج الوطني الشيء الذي يؤدي عادة إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي وربما تصدير الفائض إلى دول أخرى مما يؤدي إلى رفع نسبة الصادرات الأمر الذي يدعم التوازن المالي للميزان التجاري، والجدول الموالي يوضح وضعية التجارة الخارجية الجزائرية لـ 07 سنوات الماضية:

جدول رقم 06: مساهمة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية. و- مليون دولار

نسبة التطور	الميزان التجاري	الواردات	نسبة التطور	الصادرات			
				المجموع	خارج قطاع المحروقات	من قطاع المحروقات	
176.75	16.453	40.212	25.38	56.665	1.619	55.046	2010
63.72	26.937	46.453	29.51	73.390	2.149	71.241	2011
0.9	27.180	46.801	0.80	73.981	2.187	71.794	2012
(63.40)	9.946	55.028	(12.21)	64.947	2.014	62.933	2013
(53.48)	4.626	58.330	(3.06)	62.956	2.810	60.146	2014
(396.45)	(13.714)	51.501	(39.97)	37.787	2.063	35.724	2015
(178.97)	(10.831)	23.509	(37.78)	12.678	818	11860	2016

المصدر: نشرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 20، 22، 24، 26، 28، 29

من الجدول أعلاه يمكن القول أنه لقطاع المحروقات حصة الأسد في دعم الصادرات وكانت مساهمته بنسبة 97.14، 97.70، 97.04، 96.89، 95.53، 94.54، 93.54 % خلال سنوات الدراسة من 2010 إلى 2016 على التوالي، وهذا ما يدل على ضعف باقي القطاعات مساهمة في تدعيم التوازن المالي للميزان التجاري الذي حقق فوائض في سنوات 2010، 2011، 2012 و 2013، بسبب تحقيق مداخيل جد معتبرة من البترول، ولعكس السبب إنخفاض أسعار البترول سجل الميزان التجاري عجزا سنوات 2015 و 2016. وتدل النتائج السابقة على محدودية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم الصادرات والتخفيض من العبء الذي يتحمله الميزان التجاري، من خلال توجيه أغلب المداخيل إلى إستيراد سلع يمكن إنتاجها محليا.

2-3- المساهمة في القيمة المضافة والنتاج الداخلي الخام:

تعتبر مؤشرات القيمة المضافة والنتاج الداخلي الخام عن فعالية الإقتصاد ومدى مساهمة كل قطاع فيه¹⁵، ويعبر الجدول البياني الموالي عن مساهمة الم ص و م في القيمة المضافة المحققة.

جدول رقم 05: تطور القيمة المضافة والنتاج الداخلي الخام للم ص و م . و- مليون دولار

2013	2012	2011	2010	2009	
1.870.6	1.651.55	1.444.63	1.279	1.151.62	القيمة المضافة
7.634.43	6.604.40	6.060.06	5.509	4.978.82	النتاج الداخلي الخام

المصدر: نشرية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة رقم 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27.

المحور الرابع- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب شغل:

يرتبط عدد مناصب الشغل طرديا بعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونظرا لخصائصها الكثيرة فإن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أكثر القطاعات خلقا لفرص العمل الشيء الذي يؤدي إلى تقليص معدلات البطالة، وقد تمكنت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على إختلاف أنواعها عمومية أو خاصة والمقدر عددها بـ 1.014.075 م ص و م من خلق ما لا يقل عن 2.487.914 منصب عمل في القطاعين العام والخاص موزعة بين أرباب العمل والأجراء، ويحدد الجدول الموالي مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العمالة الكلية.

جدول رقم (06) نسبة تطور عدد عمال الم ص و م بالنسبة لحجم العمالة الكلية

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016 **
العمالة الكلية 000	9.735	9.599	10.170	10.788	10.566	10.594	10.846
عمالة م ص و م	1.625.686	1.724.197	1.848.117	2.001.892	2.157.232	2.371.020	2.487.914
النسبة %	16.70	17.96	18	18.56	20.42	22.38	23.32

المصدر: - نشرية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة رقم 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 29

- نشرية معطيات الشغل والبطالة، الديوان الوطني للإحصاء.

من الجدول أعلاه إرتفعت مساهمة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في العمالة الكلية الجزائرية من 16.70 % وبمجموع 1.625.686 منصب عمل سنة 2010 إلى غاية 23.32 % بمجموع 2.487.914 منصب عمل سنة 2016 من مجموع 10.845.000 منصب عمل بالجزائر، ويعود ذلك إلى الإجراءات المتخذة من قبل السلطات لترقية التشغيل عن طريق إستحداث أنشطة وتنمية روح المقاوالاتية، التي رفعت عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنهاية سنة 2016 إلى 1.014.075 م ص و م ، والجدول الخاص بـ تطور العمالة المشتغلة نسبة لتطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أسفله يوضح ذلك.

جدول رقم 04: تطور تعداد وعمالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016 **
العمالة	1.625.686	1.724.197	1.848.117	2.001.892	2.157.232	2.371.020	2.487.914
نسبة التطور %	--	6.06	7.19	8.32	7.76	9.91	5.00
عدد م ص و م	619.072	659.903	711.832	777.816	852.053	934.569	1.014.075
نسبة التطور %	--	6.60	7.87	9.27	9.54	9.68	8.51

المصدر: نشرية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة رقم 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 29

من الجدول أعلاه يمكن ملاحظة العلاقة الطردية بين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و العمالة، حيث ارتفعت عمالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من 1.625.686 سنة 2010 إلى غاية 2.487.914 سنة 2016، أي بمعدل 53.30 %، ونفسر ذلك طبعاً إلى إرتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 619.072 م ص و م إلى 1.014.075 م ص و م، و يعود سبب إرتفاع هذا النوع من المؤسسات إلى الإجراءات المتخذة من طرف السلطات لترقية هذا القطاع ، وبالتالي تقوية النسيج الإقتصادي وخلق مناصب شغل خصوصاً خلال المخطط الخماسي 2010-2014، أين وضعت الحكومة إستراتيجية التنوع الاقتصادي ضمن أولوياتها ، من أجل خلق تنوع في مناصب الشغل، خصوصاً في القطاع الخاص الذي أصبح أكثر إستقطاباً لليد العاملة، خصوصاً بعد التوجه نحو إقتصاد السوق ، حيث تمكن هذا القطاع لوحده من خلق 2.452.216 منصب عمل في 1.013.637 مؤسسة ص و م خاصة ، وفيما يلي مساهمة القطاع الخاص في التشغيل في الجزائر.

جدول رقم 05: مساهمة القطاع الخاص في التشغيل

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
1.438.579	1.393.256	1.259.154	1.176.377	1.089.467	1.017.374	958.515	الأجراء
1.013.637	934.037	851.511	777.259	711.275	658.737	618.515	أرباب العمل
2.452.216	2.327.293	2.110.665	1.953.636	1.800.742	1.676.111	1.577.030	المجموع
5.36	10.26	8.03	8.49	7.43	6.28	--	نسبة التطور %
1.013.637	934.037	851.511	813.259	711.275	658.737	618.515	م ص م الخاصة
8.52	9.69	4.70	14.33	7.97	6.50	--	نسبة التطور %
2	2	2	2	2	2	2	عمال/ عدد م ص م

المصدر: نشرية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة رقم 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 29

بنهاية سنة 2016، وصل عدد العمال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة إلى 2.452.216 عامل بزيادة قدرت بـ 875.186 منصب عمل ، تنوعت بين أرباب العمل بنسبة 41.33 % والأجراء 58.66 %، ويدل المعدل : عمال/عدد م ص و م، أو متوسط التشغيل في ال م ص و م ، المنخفض والذي لم يتجاوز في كل الأحوال (02) عاملين في المؤسسة على أن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة هي مؤسسات فردية (محلات، خدمات)، عكس ما تم تسجيله في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية أين تراوح هذا المعدل بين 81 و 87 عامل، والموضح في الجدول أدناه.

جدول رقم 05: مساهمة القطاع العام في التشغيل

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
35.698	43.727	46.567	48.256	47.375	48.086	48.656	العمالة
(18.36)	(6.09)	(3.5)	1.85	(1.47)	(1.1)	--	نسبة التطور %
438	532	542	557	557	572	557	م ص و م العامة
(17.66)	(1.84)	(2.69)	00	(2.62)	2.6	--	نسبة التطور %
81	82	85	86	85	84	87	عمال/عدد م ص و م

المصدر: نشرية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة رقم 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 29

انخفضت عمالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية من 48.656 إلى 35.698 منصب عمل، ويعود ذلك إلى انخفاض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية من 557 إلى 438 م ص و م، وبالتالي فإن القطاع العام لا يساهم إلا بنسبة 1.43 % من حجم عمالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبنسبة 0.32 % من حجم العمالة الكلية.

خاتمة:

في ظل إختيار أسعار البترول، وإعلان الحكومة عن إجراءات تقشفية محضمة، يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما يوفره من إمكانيات، الخيار الإستراتيجي الذي يوفر البديل الأمثل لإستكمال مسيرة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، وقد أثبت نجاعته ولو بنسب جزئية من خلال مساهمته في التجارة الخارجية ورفع نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات، وكذا رفع القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام، وقد حقق أرقام معتبرة في عملية إمتصاص البطالة، حيث تمكن هذا القطاع لوحده من توظيف ما نسبته 23.32 % من مجموع اليد العاملة في الجزائر. ولذلك فإنه أمام الحكومة الكثير للنهوض بهذا القطاع وضمان إستدامته وبالتالي إستدامة مناصب الشغل المستحدثة في إطاره سيما من حيث :

- 1- إجراء دراسات جدوى مالية وتسويقية يتم خلالها تحديد أهداف المؤسسات بدقة خصوصا تلك المؤسسات التي تنشأ من دعم الدولة مثل مؤسسات (ANSEJ- ANGEM-CNAC).
- 2- أمام المشاكل التمويلية التي تهدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي تهديد مناصب العمل الموافقة لها، يجب إنشاء سوق للأوراق المالية خاصة بهذه المؤسسات، لتمكينها من رفع رأس مالها.
- 3- كإجراء للحد من صعوبة الحصول على القروض المصرفية نتيجة قيام البنوك بفرض شروط تكاد تكون تعجيزية لمؤسسة صغيرة تبحث عن معالمها، خصوصا مشكلة الرهن الذي تفرضه هذه البنوك. فيمكن للحكومة أن تنشأ بنك عمومي خاص بتمويل هذا النوع من المؤسسات، يتم خلاله إعادة صياغة مختلف القوانين لتسهيل عملية تطوير هذا النوع من المؤسسات.
- 4- وأمام عزوف أغلب المؤسسات ص و م عن صيغ التمويل الربوية بالموازات مع قلة المصارف الإسلامية التي يمكن أنتقدم صيغ ترضي عموم الجمهور على إعتبار أن المصرفية المالية الجزائرية حديثة النشأة تبحث عن معالمها، ولا يمثلها سوى بنك

البركة الإسلامي المنشأ سنة 1991 وبنك السلام سنة 2008، فإنه يمكن دعم هذا الاتجاه وإصدار تشريعات تتوافق مع الطبيعة العقائدية لهذه المؤسسات

5- ضرورة المرافقة الفعالة لهذا النوع من المؤسسات، وذلك من خلال إنشاء مؤسسات إستشارية تعمل على تدعيم هذا التوجه الذي تبنته الدولة كحل للنهوض بهذا القطاع.

المراجع:

- ¹ طارق الحاج، علم الإقتصاد ونظرياته، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1998 ص 24
- ² نعمة الله نجيب إبراهيم، نظرية إقتصاد العمل، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر 1997 ص 11
- ³ معهد الإدارة العامة، ندوة التخطيط للقوى العاملة في المجال التقني و المهني المنعقدة بمعهد الإدارة العامة 88/03/12، المملكة العربية السعودية ص 18-19
- ⁴ إيهاب مقابلة، دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة، منظمة العمل العربية، بيروت، 2009، ص 01.
- ⁵ سيف الإسلام مطر، مشكلة البطالة، دراسات اقتصادية، الأردن، 1993، ص 76.
- ⁶ حاكمي بوحفص، البطالة بين التحدي والاحتواء دراسة حالة الجزائر، ص 227.
- ⁷ عبد الحميد قومي، حمزة عايب، سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، 15 و 16 نوفمبر 2016، المسيلة
- ⁸ الجريدة الرسمية رقم 44 بتاريخ 7 جويلية 1994
- ⁹ الجريدة الرسمية رقم 52 بتاريخ 11 سبتمبر 1996.
- ¹⁰ الجريدة الرسمية رقم 06 بتاريخ 25 جانفي 2004.
- ¹¹ الجريدة الرسمية رقم 77 الصادرة بتاريخ 15 ديسمبر 2001
- ¹² القانون رقم 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية الم ص و م
- ¹³ الجريدة الرسمية رقم 02 الصادرة بتاريخ 10 جانفي 2017.
- ¹⁴ القانون رقم 02/17 المؤرخ في 2017/01/10، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ¹⁵ قاسمي كمال، سعود وسيلة مساهمة الصناعة في الاقتصاد الجزائري-دراسة تحليلية نقدية، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثالث حول "الأداء الصناعي والدور الجديد للجامعة- الفرص والتحديات" 12 و 22 نوفمبر 2016، جامعة البشير الإبراهيمي - برج بوعريج